ISSN 2170-0796

الحلقة المفقودة

بقلم: قواري آسية

تمتلك الجزائر من الإمكانات الاقتصادية والطاقات الفكرية في هذا المجال ما يؤهلها أن تكون من البلدان الرائدة في مجال الاقتصاد وتسيير المؤسسات.

وتمثل هذه الطاقات في الباحثين العلميين الذين يمتلكون من الأفكار والآراء النابعة من دراساتهم المعمقة والتحليلية للمواضيع ما يمكن الجزائر من الخروج من قوقعة التخلف وسوء التسيير الذي لازم المؤسسة الجزائرية منذ النظام الاشتراكي والذي لازال لصيقا بها حتى بتحولها إلى اقتصاد السوق، مما ثبط جميع محاولات الإصلاح التي شهدتها الجزائر وطال من عمر المرحلة الانتقالية التي لم تنته لحد اليوم.

وسعيا منها لتوصيل هذه الأفكار القيمة تسعى الجامعة الجزائرية جاهدة للتواصل مع المؤسسات وإطاراتها, وذلك من خلال الملتقيات الدولية التي تقام من حين لآخر, من أجل تقريب وجهات النظر. لكن المشكل الحقيقي مما هو ملحوظ في جل الملتقيات هو غياب هؤلاء المسؤولين, و بالتالي عدم استفادتهم مما في جعبة هؤلاء الباحثين من أفكار, آراء,و حلول.

مما يجعلنا نقف وقفة تأمل ..إلى متى هذه الفجوة بين الباحثين ومسيري المؤسسات ؟

وقفة تستوجب منا إيجاد هذه الحلقة المفقودة، والتي من شأنها إذابة الجليد بين الطرفين وانصهار كل الخلفيات من أجل تحقيق هدف واحد, هدف يهم الجميع وهو مستقبل الجزائر.

من أجل ذلك يجب التفكير جديا في الطريقة التي يمكن من خلالها تبادل خبرات الجانب النظري من طرف الباحثين باعتبارهم الأكثر إلماما بهذا الجانب, والجانب التقني التطبيقي من طرف إطارات المؤسسة, وكل هذا سعيا للوصول إلى مؤسسة جزائرية مسيرة وفق النظريات الاقتصادية الحديثة والتي تسعى إلى البقاء أولا ثم الربح في ظل المنافسة الشديدة خاصة والجزائر على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

وفي نفس السياق تفكر الجزائر جديا في دخول عالم الكبار من خلال برنامج التنمية الخماسي(2010-2014) الذي بدأت تتضح معالمه خلال انعقاد مجلس الوزراء مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 24 ماي 2010، والذي نوقش فيه برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين الفترة 2010 – 2014، حيث قدرت قيمة النفقات ما قيمته 21ألف و214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار والذي يتضمن شقين، الشق الأول يتضمن إتمام المشاريع الجاري انجازها، والشق الثاني يتمثل في مباشرة مشاريع جديدة.

فكيف لنا أن نتصور نجاح هذه المشاريع الضخمة جدا في غياب التسيير السليم والحديث للمؤسسة الجزائرية.

إن هذا الأمر يضعنا أمام ضرورة وليس خيار لتفعيل العلاقة بين الباحثين والمؤسساتيين، وملء هذه الحلقة المفقودة بما يجعلها تربط ما هو نظري بما هو عملي من أجل الوصول إلى استغلال هذا البرنامج التنموي أحسن وأفضل استغلال.

لأن جل الاقتصاديين يرون أن هذا البرنامج لو استغل بأكفأ الطرق فإنه سيكون بمثابة نقطة انعطاف تحول الجزائر من دولة نامية إلى دولة صاعدة على غرار بلدان جنوب شرق آسيا.

كما يضيف الاقتصاديون بأن هذا البرنامج بمثابة فرصة تاريخية إذا لم تستغلها الجزائر ربما لن تأتي مرة أخر ى !

إذن الوقت مناسب لوقوف الجزائر ودخولها حلبة الكبار، لكن بعد إيجاد الحلقة المفقودة بين الباحثين والمؤسساتيين.